

(التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وأثرها على الأسرة في الريف الجزائري)

د/ نشادي عبد القادر، جامعة المدية

ملخص:

إن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية الكثيرة التي شهدتها المجتمع الجزائري بشكل عام والمجتمع الريفي على وجه الخصوص نتيجة عوامل عدة لاسيما منها تأثيرات العولمة في عديد المجالات ، مما أدى ذلك إلى تغير وخلل في المنظومة الأسرية في المجتمع الجزائري وانتقالها من الأسرة الممتدة إلى النووية، مما أدى إلى عدة إفرازات وأثار على منظومة القيم الاجتماعية داخل الأسر الجزائرية لا يما منها الأسرة الريفية

الكلمات المفتاحية: الأسرة الريفية، التغيرات الاجتماعية والاقتصادية

le résumé:

les changement socioéconomiques multiples qu' a connu la société algérienne en général et la société rural e en particulier, a cause de plusieurs facteur notamment les influences de la mondialisation sur beaucoup de domaines , ont entrainés un disfonctionnement et opérés des changement sur la famille algérienne en transformant cette dernière d une famille élargie à une famille réduite, ce la n a pas été sans conséquence sur les valeurs sociales au sein de la famille algérienne notamment la famille rurale.

les mots clés: la famille rurale , les changement socioéconomiques

المقدمة:

إن التغير سمة من سمات الكون لذلك نجده يمس كل جوانب الحياة سواء المادية أو المعنوية، فيمس الأفراد والجماعات والمجتمعات، ويمس القيم والعادات والثقافات كما يرتبط بالتحضر والتنمية والنمو والتقدم والتكنولوجيا والإعلام وأسلوب الحكم، كما يمس التنشئة الاجتماعية وطريقة الحياة، وهو عملية اجتماعية يتحقق عن طريقها تحول المجتمع بأكمله، أي تحول في نظمه الاجتماعية كالنظام السياسي والاقتصادي والعائلي... الخ وذلك في حدود حقبة زمنية محددة نتيجة ، وعليه فالتغير واقع حتمي وحركة متواصلة لا سبيل لإيقافها أو منعها، فالكون برمته يخضع لتغيرات متواصلة عبر ملايين السنين والإنسان بوصفه جزء من هذا الكون بحضارته وثقافته يخضع لعمليات تغير متواصلة ومستمرة منذ فجر التاريخ وفقا لعلاقة تداخل وتفاعل وتبادل متواصلة، ولقد أدى التغير الاجتماعي أيضا إلى أن يعيش جيل الآباء بقيمهم وعاداتهم وأفكارهم بعيدين عن أبنائهم الذين يكونون الجيل الجديد بعادات وقيم جديدة، ونتج عن ذلك نضال فكري يتضح في ثورة الجديد على القيم ووصم القديم للجديد بالتححر وعدم المحافظة على قيم المجتمع، وعلى غرار كل فئات المجتمع المتأثرة بهذا التغير نجد الأسرة الريفية والتي تعد الأساس الذي انحدرت منه الأسرة الحضرية الحديثة، رغم أنها تعد أكثر اتزان واستمرارا من غيرها كونها تعتمد بالأساس على منظومة القيم التقليدية المبنية على العادات والأعراف والضوابط السائدة بين أعضائها لذلك فإن أي خلل يصيبها يظهر للعيان بحكم الطبيعة الاجتماعية والإيكولوجية، وقد أثرت التحولات في جميع المجالات لا سيما الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها المجتمع الجزائري بعد الاستقلال على وجه الخصوص على غرار الانتقال من النظام الاشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق وتأثيرات هذا الأخير على الأسرة الجزائرية بشكل عام والأسرة الريفية على وجه الخصوص، ولعل التغير والتبدل في أحوال الناس وثقافتهم من أبرز القضايا التي شغلت بال المهتمين والمتخصصين في العلوم الاجتماعية، حيث جعلوا من عملية التغير هذه وتجلياتها أحد أهم المحاور التي تندرج ضمن اهتماماتهم، وقد برزت العديد من المشكلات في عديد المجالات لاسيما الاجتماعية والاقتصادية ... الخ، والتي مست غالبية

شرائح المجتمع وطبقاته ومن هذه الطبقات والتي لا يستهان بحجمها في وطننا الجزائر نجد الأسر الريفية كما أسلفنا الذكر، هذه الأخيرة التي سنحاول تسليط الضوء على بعض مظاهر التغير الذي عرفته.

إن عملية التعرف على مدى تأثير التغير الاجتماعي والاقتصادي إنما تهدف بغرض أساسي إلى توضيح الطرق والوسائل التي تتمكن من خلالها من تجنب سلبيات هذا التغير من جهة خاصة إذا علمنا أن قوى التغير الاجتماعي لا تفرق بين نوع الشعوب أو عاداتهم وتقاليدهم ومدى تعارض هذه الأخيرة مع هذه التأثيرات خاصة مع مجتمعنا المحافظ ، والذي له بعض العادات والتقاليد والقيم والتي لا تتناسب مع بعض إفرازات هذا التغير هذا من جهة ومن جهة أخرى الاستفادة من قوى التغير لتحقيق رفاهية الأفراد وتنمية الوطن بجميع أبعاد التنمية بشكل عام والتنمية الريفية بشكل خاص، ولا شك أن الأسرة الريفية في الجزائر قد أصابها الكثير من هذا التغير على اعتبار أن التغير الاجتماعي الذي يحدث في النسق الكلي أي المجتمع الجزائري يمس بالدرجة الأولى نسق الأسرة ، بصفته النسق الأساسي الذي يتأثر بمختلف التغيرات في المجتمع حيث يتغير بتغير المجتمع ، وقد تعرضت نظم الأسرة الريفية لعدد من التغيرات الوظيفية والبنائية الكبيرة ، نتيجة تعدد عوامل التغير الخارجية على غرار التحضر ، التصنيع ، التكنولوجيا ،... الخ ، أو عوامل تغير داخلية على غرار التعليم ، المهنة..... الخ، ولعل أهم تغيير مس الأسرة الريفية هو انتقالها من النمط التقليدي إلى النمط الحديث والإفرازات الكثيرة في عديد المجالات التي نجمت عن ذلك ، على ضوء ذلك سنحاول تناول هذه الورقة البحثية من محاورين:

المحور الأول: التغير الاجتماعي، الأسرة الريفية، مفهومها ومشكلاتها

المحور الثاني: عوامل التغير داخل الأسرة الريفية في الجزائر

المحور الأول: التغير الاجتماعي، الأسرة الريفية، مفهومها ومشكلاتها

1- التغير الاجتماعي:

1-1- مفهومه:

إن اصطلاح Change يعني: انتقال أي شيء أو ظاهرة من حالة إلى حالة أخرى أو هو ذلك التعديل الذي يتم في طبيعة أو مضمون أو هيكل شيء أو ظاهرة ويقصد باصطلاح Social الشخص وعلاقاته وتفاعله مع الآخرين، أما مصطلح التغير الاجتماعي Changement Social فانه يشير إلى تلك العملية المستمرة والتي تمتد على فترات زمنية متعاقبة يتم خلالها حدوث اختلافات أو تعديلات معينة في العلاقات الإنسانية أو في المؤسسات أو التنظيمات أو في الأدوار الاجتماعية ، كما يعني التغير الاجتماعي دراسة التحول أو التعديل الذي يتم في طبيعة ومضمون وتركيب الجماعات والنظام وكذا في العلاقات بين الأفراد والجماعات وكذا تلك التغيرات التي تحدث في المؤسسات أو التنظيمات أو في الأدوار الاجتماعية ، كما يعرف بأنه كل تحول يقع في التنظيم الاجتماعي سواء في بنائه أو في وظائفه خلال فترة زمنية معينة، والتغير الاجتماعي على هذا النحو ينصب على تغير يقع في التركيب السكاني للمجتمع أو في بنائه الطبقي، أو نظمه الاجتماعية، أو في أنماط العلاقات الاجتماعية أو في القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد والتي تحدد مكاناتهم وأدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها ، ويعرفه (جنزيرج) إلى أنه كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الكل والجزء وفي شكل النظام الاجتماعي، ولهذا فإن الأفراد يمارسون أدوارا اجتماعية مختلفة عن تلك التي كانوا يمارسونها خلال حقبة من الزمن .

وعليه فعملية التغير الاجتماعي إنما هي عملية شاملة تطال جوانب المجتمع كلها الاقتصادية والاجتماعية وهي قبل كل ذلك فعل من صنيع الإنسان ولذلك فهي تتحدد في إيقاعها ومقاصدها ومضامينها بما لدى الإنسان من قدرة على العمل المنتج وما يوجه سلوكه من قيم إضافة إلى ما يضعه الإنسان أيضا لنفسه من أهداف وغايات.

2-1- مراحل التغير الاجتماعي :

إن المراحل التي يمر بها التغير الاجتماعي مختلفة وهي :

- مرحلة التحدي: وهي نقطة البداية في عملية التطور وتتم من قبل المجتمع التقليدي و يزداد التحدي كلما تمسك المجتمع بالقيم فالمجتمعات الزراعية يكون فيها التحدي أكثر من المجتمعات الصناعية.

- مرحلة الانتقال: وهي مرحلة متدرجة تنتقل من أيدي التقليديين إلى أيدي التقدميين، وفي بعض الأحيان تكون أفكار التقليديين مشاركة لأفكار التقدميين، ويمكن أن نسي هذه المرحلة بمرحلة تقويم الأفكار الجديدة، فيكون الصراع هنا دائرا بين القديم والحديث وهذه المرحلة من أخطر المراحل على الأفكار الجديدة لأنها قد تنحرف إلى أفكار هدامة.
- مرحلة التمويل: وهي مرحلة إعادة التنظيم الجذري للبناء المتغير من جميع جوانبه.
- مرحلة تطبيق الأفكار الجديدة: وهي المرحلة التي آل إليها التغير، والتي تقوم عليها النظم على أسس جديدة ومتطورة من عملية التغير.

2- ماهية الأسرة الريفية وخصائصها

2-1- مفهوم الأسرة الريفية:

يحتل موضوع الأسرة مكانا هاما في التراث السوسيولوجي، والأسرة هي أحد مقومات الوجود الاجتماعي في المجتمع الإنساني، فالأسرة في نظر أوجست كونت هي الخلية الأولى في جسم المجتمع وهي النقطة الأولى التي بدأ منها التطور ويمكن مقارنتها في طبيعتها وجوهر وجودها بالخلية الحية في التركيب البيولوجي للكائن الحي، وهي أول وسط طبيعي اجتماعي نشأ فيه الفرد، وتلقى فيه المكونات الأولى لثقافته ولغته وتراثه الاجتماعي ويعرف لندبرج الأسرة على أنها النظام الإنساني الأول، ومن أهم وظائفها إنجاب الأطفال للمحافظة على النوع الإنساني، كما تعرف أيضا بأنها الوحدة الاجتماعية الأولى التي تهدف إلى المحافظة على النوع الإنساني وتقوم على مقتضيات التي يرتضيها العقل الجمعي والقواعد والمجتمعات المختلفة.

كما تشير الأسرة الريفية بذلك النوع من الأسر التي تسكن المناطق الريفية والتي تتمتع بميزات خاصة مبنية على العلاقات الأولية والتضامن الاجتماعي الآلي والسلطة الأبوية والتي تختلف عن الأسرة الحضرية من ناحية المعيشة والثقافة والسلوك.

2-2- خصائص الأسرة الريفية:

تعد الأسرة من أهم وأكبر المؤسسات التي يتكون منها البناء الاجتماعي، نظرا للمكانة الهامة التي تشغلها في بناء المجتمعات الإنسانية عبر العصور، كما أنها تترتب على مكانة المؤسسة الاجتماعية الأم بامتياز، باحتلالها موقع النواة الصلب في مهام التنشئة الاجتماعية لأبنائها، كما تلعب الأسرة الريفية دورا أساسيا في رسم معالم المجتمع الريفي وتحديدده، وتعد أهم المؤسسات الاجتماعية التي يتكون منها البناء الاجتماعي في الريف، وتتفاعل مع بقية المؤسسات البنائية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والدينية... الخ، فتتأثر بها وتؤثر فيها، كما وتعكس العلاقة القائمة بين تلك المؤسسات والعائلة الريفية المكانة الهامة التي تشغلها العائلة وخاصة في تنشئة الفرد وتلقينه أخلاق المجتمع وقيمه وخبراته، وتتميز الأسرة الريفية بعدة خصائص أهمها:

- أن الأسرة الريفية ذات سلطة أبوية، فلا يزال الأب هو صاحب السلطة العليا على أفرادها، وهو مصدر التوجيه لجميع أحواله الأسرة وأفرادها.
- تمتاز الأسرة الريفية بالتعاون الجماعي، واشتراك جميع الأفراد في العمل والإنتاج الزراعي.
- تعتبر الأسرة الريفية كبيرة الحجم كثيرة المواليد، حيث يهتم الريفيون بتزويج أبنائهم في سن مبكرة، كما تهتم بزيادة أبنائها لدعم قوتها باعتبارها أنهم مصدر للدخل أكثر من أنهم باب للتكلفة وبمعنى آخر فإن النمط السائد في الأسر الريفية هو نمط العائلة الممتدة أي أنها تتكون من أكثر من أسرة بسيطة في معيشة منزلية واحدة، ونمط الزواج السائد هو نمط الزواج الداخلي.
- كما أنها أسرة مركبة تضم جيلين أو أكثر داخل المسكن الواحد، أسي تشمل الجد والأب والأبناء، ويشتركون في معيشة واحدة.

كما تمتاز الأسرة الريفية باعتمادها على الزراعة حيث تعتبر هذه الأخيرة الوظيفة الأساسية للأسر الريفية في معظم الدول النامية، كما أنها المصدر الرئيسي للدخل لهذه الأسر، إذ تشير منظمة الزراعة الأغذية (FAO) على أن ما بين 60 و 90% من الأسر الريفية تحصل على دخلها من الزراعة في 14 دولة، كما أن قوة العمل الزراعي تعتمد على أفراد العائلة فالأبناء هم المصدر الأساسي للدخل والعمل في المجتمعات الريفية، إضافة إلى نقص أو انعدام الخدمات الصحية والاجتماعية والثقافية العامة لأغلب الأسر الريفية.

- يمثل الزواج المبكر أحد القيم الأساسية لمجتمع القرية، وتتفاعل في مجتمع القرية عدة عوامل أحدها يعمل على استمرارية الاتجاه نحو الزواج المبكر وأخرى تعمل على التقدم بسن الزواج، ومن عوامل الاتجاه نحو الزواج المبكر نجد انتشار نمط الأسرة الممتدة التي تضم أبناء الأعمام وكان الاتجاه نحو الزواج القروي المبكر خوفا من الزلل الذي قد يقع نتيجة للمعيشة المشتركة، إضافة إلى جانب انخفاض التكلفة الاقتصادية، إذ لم يكن يتطلب سوى بناء غرفة وشراء بعض اللوازم البسيطة.

المحور الثاني: عوامل التغير داخل الأسر الريفية في الجزائر:

لقد انعكست التغيرات الاجتماعية الثقافية والاقتصادية الشاملة التي شهدتها المجتمع الحديث نتيجة عديد العوامل على الأسرة الجزائرية بشكل عام فأحدثت فيها تغيرات جذرية مهمة، ومما لا شك فيه أن الأسرة الجزائرية الريفية تأثرت هي الأخرى بعدد هذه التغيرات شأنها شأن بقية المؤسسات الاجتماعية في المجتمع، وسنوجز أهم هذه العوامل:

1- التعليم والوعي والمستوى الطموحي:

يحظى التعليم باهتمام كبير في جميع دول العالم، حيث تخصص له ميزانيات ضخمة، وتوضع له الخطط إيماناً بأهمية التعليم في تكوين الإنسان وترقية المجتمع، فالفرد المتعلم مواكب للعصر معضد للبرامج التنموية وذو وعي ومستوى طموحي جيد، ولقد كان لإجبارية التعليم ومجانيته في الجزائر أثرا إيجابية في عمليات التغير الاجتماعي حيث كان وما يزال واحد من المتغيرات الأساسية، وتجلى ذلك في شكل تحسن المستوى الصحي والثقافي والمظهر الحياتي للسكان والهبوض بعالم الريف، فالمتعلم ومن خلال الانفتاح على العالم الخارجي والثقافة والحضارة العالميتين يعي ما يحيط به، ويمكنه أن يختار ما يناسبه من قيم وتنظيمات وتقنيات ومهارات ومعارف، ومن ثم فإن التعليم يرفع مستوى الوعي الاجتماعي بخلق الاتجاهات الإيجابية وسيادة العادات والتقاليد العصرية، مما يعضد البرامج والأنشطة التنموية ويسرع في عملية التغير الاجتماعي، فالتيعليم يساعد على تمكين المرأة من المهارات والمعارف التي لم تكن متاحة من قبل، ويعد التعليم من أهم العوامل التي دفعت بعملية التغير في حياة أفراد الأسرة الريفية والتي أوجدت لدى المرأة الريفية وعيا (ولو نسبيا) بذاتها ومركزها الاجتماعي ووعيا أسريا ومجتمعيا بأهمية مشاركتها في الحياة العائلية، كما أنه يمكن الإشارة إلى أن للتعليم أثر كبير على السلوك الإنجابي خاصة لدى الإناث، إذ يتبين أن المرأة الأكثر تعليما هي الأقل إنجابا، أي أن هناك علاقة عكسية بين مستويات الإنجاب والمستوى التعليمي.

2- تأثيرات العولمة:

بالرغم من كثرة الكتابات حول العولمة، إلا أن القليل منها حاول تمييز معاني هذا المفهوم الجديد الوافد على العلوم الاجتماعية، ويعتبر مقال جونز بارتلسون بعنوان: "ثلاثة مفاهيم للعولمة" الذي نشر في عدد يوليو 2000 من المجلة المحكمة (International Sociology)، من أهم المقالات التي حاولت أن تسلط الضوء على دلالات مفهوم العولمة، ويرى الكاتب إن هذا المفهوم يتضمن ثلاث معاني ظهرت بالتدرج هي: الانتقال-التحول-التجاوز، ويعني بالانتقال "عملية انتقال أو تبادل للأشياء بين وحدات قائمة سلفا سواء كانت هذه الوحدات سياسية أم اقتصادية أم ثقافية حضارية، ويعني بالتحول "عملية تحول تحدث على مستوى النظام ككل، وإن للعولمة تأثيراتها على هذه المنظومة بمثل ما تأثر في هوية الوحدات، أما التجاوز فيقصد به "تجاوز تلك التقسيمات التي تتحكم في برمجة هوية الوحدة أو المنظومة والأبعاد، ولعل من أبرز التغيرات التي عرفها العالم هي بروز هذه الظاهرة (العولمة) وما رافقتها من ثورة معلوماتية إذ أحدثت تغيرا في المواقف والاتجاهات والقيم لدى أفراد المجتمع، إن هذه التغيرات كان لها دور في تغير الثقافة الموروثة للمجتمعات، كما وأن ثورة المعلومات والاتصالات أثرت وستؤثر في حياة الأفراد وهي اليوم من أهم العوامل التي تعقد تشكيل خبرات وثقافة وأذواق وسلوكيات الأفراد والمجتمعات، ولعله وبعد انخراط المجتمع الجزائري في عملية التحديث فقد أصبح مجتمعا انتقاليا أي أنه يجتاز فترة التحول والانتقال من المجتمع التقليدي والثقافة التقليدية، إلى المجتمع «الازدواجية» أو «الثنائية» الحديث والثقافة الحديثة، وتطغى في هذه المرحلة الصفة على عناصر ثقافته الاجتماعية، جراء تصادم منظومة الثقافة والقيم التقليدية، التي تركز على قيم الشرف والطاعة والجماعية... إلخ، و منظومة الثقافة الحديثة، التي تتبنى قيم الفردانية، ومعايير البضاعية التبادلية، ومعايير الشيئية الأداتية، ومن مظاهر التغير التي أنتجت العولمة أنه أتاح المجتمع الصناعي الحديث والتقنية الحديثة الفرصة أمام المرأة للالتحاق بالعمل خارج البيت والمساواة بالرجل والحصول على أجر نظير هذا العمل بعدما

كانت المرأة التقليدية إما مأكثة بالبيت أو تعمل في الزراعة لتساعد زوجها أو تعمل عمل حر في كالطراز والخياطة وهي في بيتها، فكانت القيم السائدة أن تتفرغ الزوجة لرعاية الزوج والمنزل والأولاد، وخروج المرأة على العمل كان له تأثير على الحياة الزوجية والعلاقات الأسرية وتأثر الأبناء بعمل المرأة في العصر الحديث، كما فتح التحاق المرأة بالعمل أمامها مجالات واسعة من النشاط الاجتماعي وأحدث تغيرات هامة في مكانتها في المجتمع، فأدى عمل المرأة عدة تغيرات منها إرسال الأولاد على دور الحضانه والاستعانة بالخدمات، واستخدام الأدوات المنزلية الحديثة، والعمل على تنظيم النسل، والإقلال من الزيارات العائلية واستقبال الضيوف من أهل الزوج والأقارب بسبب عدم تواجدها في البيت في أغلب الأوقات، وطرح مشاكل جديدة كالصراع الظاهر أو المستتر بين الزوج والزوجة على السيادة والميزانية و الادخار ومعاملة الأطفال والصلة بالنسب القرابي وتمضييه وقت الفراغ وغير ذلك من المسائل التي طرحها وأفرزها التغير الاجتماعي، وقد أدى خروج المرأة على العمل والتعلم إلى أن تنزع اللباس التقليدي وتقتني ألبسة تواكب العصر والموضة وهذا ما جعل كثير من النساء يصرفن جزء كبير من رواتبهم على أدوات الزينة والملابس الغالية فأصبحت كثير من الأسر تبني قيم الاستهلاك بدلا من قيم الإنتاج، إلا أن هذه الظاهرة لا نستطيع أن نعممها على كل النساء لأن كثيرات منهم خرجن إلى العمل لأنهن كن مضطرات لأن تعملن بعدما أصبحت العائلة الكبيرة لا تتكفل بهن في حالة موت الزوج أو الطلاق أو الفقر، لأن قيم التكافل الاجتماعي أصبحت شبه معدومة في زمان العولمة والأنترنت.

3- التنمية الريفية:

تعرف التنمية على أنها التدخل الإيجابي المدروس عبر المجهودات الحكومية أو غير من خلال المشاركة الفعالة وفق إطار عمل من أجل رفع مستوى المعيشة للأفراد وتلبية احتياجاتهم بطريقة أفضل في جميع المجالات، وقد لقي مفهومها اهتماما واسعا لاسيما من قبل الأخصائيين الاجتماعيين والدارسين في هذا الحقل، كما أن مفهومها يعتمد بشكل رئيسي على مبدأ الشمولية، إذ أنها تمس مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والنشاطات البشرية المادية وغير المادية سواء ما يتعلق منها بالنشاط الاقتصادي أم النشاط الثقافي، كما وترتبط بتجمع الأفراد و انتظامهم في جماعة تتبادل المصالح و المنافع تحاول تحسين أوضاعها و أحوال معيشتها، وتتضمن التنمية الريفية كافة الجهود المبذولة لزيادة الدخل الحقيقي في الريف سواء كان مصدره الأنشطة الزراعية وغير الزراعية وتصنيع الريف، ونشر التعليم وتوفير الخدمات الصحية والإسكان وكذلك محاولة تقليل عدم المساواة في توزيع الثروة والدخل وتقليل التفاوت بين الحضر والريف إضافة إلى ضمان استمرارية التحسن في الريف (تكامل الأهداف الإنمائية)، ومما لا شك فيه أن عصر التصنيع الواسع قد انتهى، وقد دخلنا عصر انحسار الصناعة، وقليل ما تنشئ صناعات "التكنولوجيا المتقدمة" فرص عمل جديدة بل إنها تركز على زيادة الإنتاجية، ومن ثم مآلنا، إذا جاز التعبير، هو البحث عن فرص عمل جديدة للعمل في مواطنها الريفية في مجال الزراعة وخارجها، حيث مازالت الزراعة تمثل 40 % لسنة 2005 من مجموع العمالة في العالم. وفي جنوب غرب آسيا والمحيط الهادي تبلغ هذه الحصة 43.3 %، وفي شرق آسيا 49.5 %، وفي جنوب آسيا 61.2 %، وفي إفريقيا جنوبي الصحراء 63.6 %، وفي المقابل لا تبلغ هذه النسبة في أمريكا اللاتينية والكاريبي سوى 17.1 %، وقد تقلصت في الاقتصاديات المتقدمة والإتحاد الأوروبي لتبلغ 3.7 %، وتعليقا على هذه البيانات تشير دراسة منظمة العمل الدولية إلى أن الزراعة لا تزال تضم أعلى نسبة عمالة بين القطاعات الثلاثة: الزراعة والصناعة والخدمات، وبالنظر إلى أن الغالبية العظمى من فقراء العالم يعيشون في آسيا وإفريقيا فإن معالجة الفقر تعني السهر على توفر أعمال القطاع الزراعي أسباب العيش الملائمة، وبالإضافة إلى ذلك إن العاملين يزعون إلى الانتقال مباشرة من الزراعة إلى الخدمات أكثر من الصناعات، وفي معظم الأحيان تكون أعمالا ضعيفة الأجور غير ثابتة وفي ظروف سيئة تندرج في إطار الاقتصاد غير الرسمي، ومن هنا ضرورة النظر في فرص العمل غير الزراعي في الريف، على ألا يغيب عن الذهن أنه في الكثير من البلدان أمريكا اللاتينية يتراوح متوسط نصيب الدخل غير الزراعي في الأسر المعيشية الريفية بين 50 و 60 %.

4- التصنيع والتقدم التكنولوجي:

إن الاختراعات والابتكارات والاكتشافات العلمية والتقدم في وسائل الاتصال والنقل كلها ذات أثر في التغير الاجتماعي، إذ تنعكس على الأساليب الفكرية للناس وعلاقاتهم الاجتماعية، وتغير السلوك البشري، والأسرة الريفية من خلال البنية الجديدة لها هي تعتمد أساسا على العمل المأجور الذي وفره التصنيع والتحديث، فبعد أن كانت الأسرة الأبوية مع النظام الزراعي في المرحلة الأولى

تغيرت إلى الأسرة النووية مع التصنيع وانتشار العمل المأجور في المرحلة الثانية، إضافة إلى دخول المرأة إلى سوق العمل ومساهمتها في الاقتصاد الأسري، وعليه فالخلل الوظيفي يظهر من خلال مجموعة من الصور الاجتماعية وهي الهجرة من أجل العمل الصناعي والإداري والتجاري وغيرها من الأنشطة في المراكز الحضرية، وتغير النمط الأسري الريفي من الأسر الممتدة التي تعتمد على العمل الزراعي كأساس لاقتصادها إلى العمل المأجور وولوج المرأة إلى عالم الشغل وتغير في الوظيفة الرئيسية لها، كما أن المركز الاجتماعي للفرد في المجتمعات الزراعية التقليدية يتحدد بالعوامل الوراثية أي أن الفرد الذي ينتمي إلى أسرة عريقة في الحسب والنسب هو الذي يحتل المركز الاجتماعي العالي حيث يكون المركز الاجتماعي للفرد الذي ينتمي إلى أسرة مجهولة النسب والحسب واطناً وامتدناً، أما المركز الاجتماعي للفرد في المجتمع الصناعي فيتحدد بطبيعة المهنة والثروة، إضافة إلى أن التصنيع أدى إلى دخول الآلات في العمل الزراعي مما أدى إلى تخفيض اليد العاملة في العمل الزراعي، وكل ذلك أدى إلى تفكير الأسرة الريفية في ممارسة أعمال أخرى من أجل تحسين مستواها الاقتصادي والاجتماعي مما أدى إلى التمهيد لتفكك منظومتها الارتباطية من خلال عمليات الهجرة واختلاف نمط الأسر.

5- النزوح الريفي (الحراك الجغرافي):

تعد ظاهرة النزوح الريفي إلى المدن أهم مظاهر الهجرة الداخلية وخاصة في الدول التي أخذت بأسباب التنمية الصناعية حديثاً أثر في تقدمها الاقتصادي وارتفاع دخول أفرادها في القطاعات المرتبطة بالصناعات ودفع بأعداد كبيرة من السكان الريفيين إلى الاتجاه نحو المراكز الحضرية والتي غالباً ما تكون مراكز رئيسية للصناعة وتكون الهجرة عاملاً هاماً من عوامل المراكز الحضرية وتختلف أسبابها في هذا النمو باختلاف العوامل الكامنة في تلك المراكز وقدراتها على جذب مهاجرين إليها ويقابل ذلك بطبيعة الحال وجود عوامل طرد في البيئات الأصلية للنازحين تحفزهم على النزوح، وتتفق معظم دول العالم النامي في تلك الظاهرة والتي تجلت في تدفق أعداد كبيرة من سكان الريف إلى المدن وأدى ذلك إلى ارتفاع معدل النمو السكاني بتلك المدن ارتفاعاً يفوق معدل النمو في القطر كله، أما الاجتماعيون فإنهم يرون أن الهجرة هي نزوح أفراد من الناس بصورة دائمة أو مؤقتة إلى الأماكن التي تتوفر فيها سبل الكسب والعيش، وقد تكون تلك الأماكن داخل حدود بلد واحد وخارج حدود هذا البلد وتتم هذه العملية إجمالاً بإرادة الفرد أو داخل حدود بلد واحد أو خارج حدود هذا البلد وتتم هذه العملية إجمالاً بإرادة الفرد أو الجماعة أو بغير إرادتهم، فالنازح إذن هو الشخص الذي ينتقل إلى بلد ليقوم فيه ويعيش فيه من عمله والسبب الأساسي الدافع للنزوح هو رغبة الإنسان في تحسين حالة ومستوى معيشته، ومن هنا ينظر إلى الهجرة الريفية باعتبارها نوع من التغير الاجتماعي طالما كانت عملية التصنيع تصاحبها حركات سكانية ونزوح سكاني من الريف إلى المدن ومن مدينة إلى أخرى في نفس البلد ومن مجتمع إلى آخر وقد علق على هذه الحركات السكانية أهمية كبيرة مع بداية هذا القرن وفي مختلف بلاد العالم الأوروبي والأمريكي والإفريقي والآسيوي، وعليه فإن ظاهرة النزوح الريفي أو الهجرة الداخلية هو في حد ذاته نوع من التغير الاجتماعي الذي أصاب الأسرة الريفية أو ما يعرف بالحراك الجغرافي كأحد عوامل التغير الاجتماعي.

6- وسائل الاتصال والإعلام:

تلعب وسائل الاتصال والإعلام الدور الهام في إحداث التغيرات الاجتماعية المختلفة، فالثورات الاتصالية المتتالية ووسائل الاتصال المكتوبة والمسموعة والمرئية تكون قد وسعت في معارف الناس بتخطيها الحدود السياسية ودخولها بيوت الناس دون اكتراث بالأمية كظاهرة اجتماعية، فكان تأثيرها واضحاً في الإسهام في التغيير والتنمية والتحديث وزيادة الوعي في مختلف مناحي الحياة الاجتماعية وتنمية الاتجاهات الإيجابية، فالاتصال يقوم بعملية التفاعل بين الناس وتجاوبهم وتعاطفهم فيما بينهم وقد ساهمت التطورات التكنولوجية في الوقت الحاضر في زيادة قوتها وتطويرها وأصبح لا يمكن الاستغناء عنها، وتنوع وسائل الاتصال بين المسموعة والمرئية (الإذاعة، التلفزيون، الهاتف، الانترنت...) ولا تقتصر أهميتها على الجانب الترفيهي فحسب وإنما تتعداها إلى مهمة أكبر وأهم في بناء الفرد والمجتمع من خلال تأكيدها على الجوانب الفكرية والتربوية والأخلاقية والإنسانية نظراً لما تتمتع به من أهمية بالغة في تكوين صفاته الأساسية ورسمه، وقد تؤدي إلى تدمير شخصيته إذا ما تعارضت مع قيمه أو أسىء استعمالها، وعلى وجه العموم يمكن القول أن وسائل الاتصال تؤثر على قيم الأسرة الريفية من خلال عديد الأشكال فهي قد

تمارس دورا تدميريا قد تمس قيم وعادات المجتمع الجزائري مثل الزواج المتعدد، أو علاقات الشباب قبل الزواج.... الخ والتي تتعارض مع ديننا الحنيف وقيم المجتمع، كما أنها قد تلعب دورا تعليميا واقتصاديا من خلال خلق واقع ثقافي وقيمي لمشاهديها من سكان الريف وتغيير نظرتهم بالتشبث بالقيم العشائرية والاجتماعية التي يؤمنون بها.

خاتمة:

يتميز عصرنا الحالي بتغيرات اجتماعية كثيرة في مناحي الحياة المختلفة، فالكثير من العلماء يرون أن التغير الاجتماعي ظرف عادي للمجتمع دون أن يكون لهذا التغير اتجاه واضح يميزه، فالتغير قد يكون ارتقاء و قد يكون هبوطا وتخلفا فليس هناك تقدم مطرد أو تحسن مطلق ولكن هناك تغير في جميع الحالات، ولا شك أن الأسرة الريفية باعتبارها أحد الأنساق الفرعية المكونة للنسق الكلي ألا وهو المجتمع قد أصابها الكثير من هذا التغير، وهو ما حاولنا إيضاحه من خلال إبراز أهم عوامل هذا التغير بغرض إبراز المظاهر الايجابية بغية تدعيمها والمظاهر السلبية بغية الابتعاد عنها ومحاربتها.